

كِتَابُ الْوَزَارَاتِ

مخطوط جليل بحسن دراسته ونسبه

عبد الحكيم العلوحي

زرت مدينة صوفيا عاصمة بلغاريا تنفيذاً لخطة التعاون الثقافي بين العراق وبلغاريا ، واستغرقت زيارتي خمسة واربعين يوماً (من ١٥ تموز حتى ٣٠ آب ١٩٦٨) . وفي غضون هذه المدة كنت استمك نهارياً مع المخطوطات العربية في القسم الشرقي من مكتبة كيريل وميتودي الوطنية . ووقعت - خلال البحث - على محفظة من الجلد كتب على غطائها : « كتاب الوزارات » ، وفي داخلها أندر مخطوط في التراث العربي تناول المسائل المالية المتعلقة بالضياح الخراجية .

أخذت هذا الأثر النفيس بين يدي ، وخصته برفق وأناة ، وقرأت في أعلى ورقته الأولى عنواناً مفتعلاً هذا نصه : « كتاب في علم الوزارة طالع فيه ترشد » وقد كتب بحبر يغاير حبر المخطوط ويخط يختلف عن خطه . ووقعت في غلافه على هذا التلميح : « صار ذلك الكتاب المبارك الميمون بحال »

انتقل بالاتباع الشرعي الصحيح الراجبي رحمة ربه
اللطيف الله بن عقير بن عبد المنعم الكنفاني عفا الله عنه وذلك

خامس عشر ربيع الأول لسنة أربع عشر وثمانمائة هلالية هجرية الحمد لله وحده وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وسلم .

ووقف هذا الكتاب الخطير عمر ألفا المشهور ياسبان زاده ، ورقمه في المكتبة الوطنية
١٦٩٢ (شرقي) ، وحبره حائل اللون يميل الى الحمرة ، وعدد أوراقه ٣٠٢ من انقطع
المتوسط ، في كل صحيفة ١٩ سطراً ، معدل السطر الواحد ١٠ كلمات .

ولم يشسر هذا المخطوط أية إشارة الى مؤلفه ، ولكن هناك بين ملامح محتواه
ما يشخص هوية المؤلف ومنازعه والعصر الذي عاش فيه . وحينذا لو تناصر الباحثون
والمحققون على اتزاع المؤلف من بين الضباب الذي وجدته يكتنف واقعه من جميع اقطار .
وعصارة القول أن المؤلف مجهول ولكن سطور كتابه تكاد تشير الى أبعاد ثقافته
لأنها - كما وجدتها - تستقي بعض الشواهد والنوادر والحجج من الشافعي وأبي حنيفة
وبكار بن قنبة ومالك بن أنس وأبي جعفر الطحاوي وزفر والليث وأبي يوسف وعبد بن
الحسن الشيباني وابن أبي ليلى وأبي القاسم الطاهري وقدامة بن جعفر وأبي واثل محمد بن
الهديل وأبي محمد الخراذي وأبي الفتح ابن حمدان الماسح مؤلف كتاب الفلاحة .

أما عصره فيمكن تحديده في ضوء الحقائق التي نشرها في مواضع كثيرة من كتابه ..
فقد وجدته في موضع يقول : « قال لي قاضي القضاة أبو العلي بن علي ، وفي موضع
آخر يقول : « سألت أبا الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي » . وجاء في أكثر من موضع
ما يفيد أنه سأل أبا بشر بن موصلايا وأبا العلاء سعيد بن الحسين بن تريك وأبا عبد الله
السعري وقاضي القضاة أبا عبد الله محمد بن علي الدامغاني وأبا طالب عميد الرؤساء محمد بن
أيوب وأبا الحسين ابن بنان كاتب ضياع الخدمة الشريفة .

وهناك نصوص كثيرة بين دفتي المخطوط تستطيع ان تعين الباحثين على كشف الغموض
الذي احدق بعصر المؤلف .. فقد ورد في الورقة (٢٠٧ ب) : « هذا قول شيوخ الكتاب
وفقهاءهم ، وقد أوردت أمثلة الجماعة وشواهدا على ما كنت عملته على أبي بشر ابن موصلايا

وأرانيه عند عملي عليه أيام الصبا ، وفيه كنفاية لمن أحب نظم الجماعات والحسابات .
وورد في الورقة (٢٣٩ آ) : « وأراني أبو بشر مذهباً وعملاً وقال هذا هو المجموع عليه
اليوم وهو أقرب وأسهل » . وورد في الورقة (٢٤٠ آ) : « وسألت ولده أبا الخير حرسه
الله : تأمل هذه الأمثلة والآراء ، وهل يعرف زيادة على ما أرانيه والده ، فقال : هذا المثال
صحيح موافق لما يقتضيه العمل » .

أما المؤلف فهو مجهول دون شك ، ويبدو أنه حاول كتمان اسمه تواضعاً ، ولكنه في
محتوى كتابه أنار السبل المؤدية الى معرفته .. فهو في مقدمته ذكر ما يفيد ان جد والده
هو أبو الحسين عبد العزيز بن حاجب النعمان ، وان جده هو أبو الحسين علي بن عبد العزيز .
وجاء في الورقة (٣٢٢ آ) قوله : « وقفت على رقعة من الوزير أبي محمد المهدي رحمه الله الى
أبي الحسين عبد العزيز بن ابراهيم بن حاجب النعمان جد والدي أبي الفضل محمد بن علي
رحمهم الله يسأله عن الضياع الخراجية والقطائع والمقاطعات التي لحقتها الزيادة والتي لم تلحقها
زيادة ... وكان على رأس الرقعة عبده وخادمه عبد العزيز بن ابراهيم » . وجاء في موضع
آخر : « كان أبو الحسين ابن حاجب النعمان في زمن أبي محمد المهدي » وفي موضع آخر :
« نسخة المقاطعة التي أنشأها جدي رحمه الله عن الخدمة القادرية لضياع والدي رحمه الله :
هذا الكتاب أمر بكتبه عبد الله أبو العباس أحمد الامام القادر بالله أمير المؤمنين لمحمد بن
علي بن عبد العزيز ... بحكم دنوه من خدمته واختصاصه بكتابته ... كتب في شهر ربيع
الأول سنة ٤٠٥ هـ » .

وهذا الاعتراف ينفي بنا الى أن المؤلف المجهول هو : (فلان ؟) ابن أبي الفضل محمد
بن علي بن أبي الحسين عبد العزيز بن ابراهيم بن حاجب النعمان ، وأن أبا محمد بن علي كان
كاتب الخلافة أيام القادر بالله العباسي ومن اقتصوا بخدمته ، وان عبد العزيز بن ابراهيم
(جسد أبيه) كان من موظفي الوزير أبي محمد المهدي ، ومن المسؤولين أمامه عن الضياع
الخراجية .

ولا أملك ، في هذا المعنى ، إلا أن أحرص الباحثين والمؤرخين على استعمال اسم هذا ال (فلان) العامض بعون المراجع والمصادر المعقودة على التراجم والتسير والحوليات لا كون معهم على بصيرة من الأثر الرابع الذي خلقه ذلك الرجل المجهول في تاريخ العرب الاقتصادي .

إن أهمية هذا المخطوط الذي نجعل عنوانه أيضاً تبرز واضحة في مقدمة المؤلف التي حبسها على منبره في التأليف وعلى محتوى ذلك المبرج . وقد آثرت أن أثبت ، هنا ، نصها الكامل تنويراً لخطورة هذا المخطوط الذي سيدعم - بلا شك - بعد التراجع من تحقيقه وطبعه جميع الدراسات الاقتصادية الحديثة الجامعة حول تاريخنا الاجتماعي .
وهذا هو نص المقدمة :

« بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله العادل في فضائه ، والمنعم على الخلق بآلائه ..
وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبياء ، وعلى آله الطاهرين من أصفيائه ، وأنه ما سار ملك في عباد الله تعالى بالرفقة بهم والعدل فيهم ، ورعى رعية الله بالإنصاف لهم والحنون عليهم ..
إلا كان ذلك الملك معضوداً من الله تعالى بنعمه عزيز ، وذلك الراعي من حمايته في معقل حزين .. ولا أخلص عبد في طاعة الله عز وجل نيته ، وقرن بحشيشه رأيه وعزيمته إلا كان ذلك العبد محفوقاً بسعادة من الله تعالى ويمن ، وقلبه نلواً بظماؤينة منه وأمن .

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كفاك راع ، وكفاك مسؤول عن رعيته .
وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو ضاعت نخلة بشط الثمرات لظن ابن الخطاب أنه مسؤول عنها .

وقال المنصور لبعض عماله : إن آثرت العدل صحبتك السلامة ، وإن خالفته تعجلت الندامة .

وقال خالد بن مالك : الخراج عمود الملك ، وما أسست تعزز بمثل العدل ، ولا استنزل بمثل الجور .

وحكى المعلى بن أيوب عن الحسن بن سهل انه قال : ما أخذ أحد من الخلفاء شيئاً من مال الرعية من سبيل المساعدة لهم والظلم إلا أخرج عليه في تلك السنة عدو ينفق على حربه وتجهيز العساكر اليه ضعف ما تحصل من ذلك الظلم .

وقال جده والذي أبو الحسين عبد العزيز بن حاجب النعمان رحمه الله تعالى : تأملت ما لا يسته من احوال الممالك وامور السواد ، فلم ار السلطان اخذ شيئاً من مال الرعية على وجه التأويل والظلم لهم إلا انفجر عليه في تلك السنة من البثوق^(١) ما ينفق عليها اضعاف ما أخذ بالتأويل والظلم .

وقال بعض الحكماء : السلطان يملح الأرض فإذا فسد فسد العجين .

وحكى ان المأمون قال لمحمد بن يزيد : لا تظلم لي فيسلطني الله عليك . قال محمد : ما وقعت في بلية فتدبرت أمرها وأوطأها إلا وجدتها في الرعية للسلطان . ولما اجتمع الفضل بن مروان وهش يتولى ديوان الخراج بولاية الدواوين عند المتوكل طعنوا عليه بقلة الارتفاع ، فقال : العدل قلله في هذه السنة ، ونكثته^(٢) فيما بعدها .. والمهارة قبل الجباية .

وفي الامثال النبطية : النعجة قبل اللبن .

ولما تظلم أرباب النخل الى علي بن عيسى في أيام المقتدر من مطالبهم بخراج النخل قبل بدو صلاحه ووقوع الانتفاع به كتب الى عامله : قد استمر الجور على المعاملين في امر النخل حتى صار رسماً جارياً وحكماً ماضياً من غير أن يزيد به ارتفاع أو يعود على السلطان منه انتفاع إذ كانت العادة قد جرت من العمال باستخراج معظم خراجه قبل أن يقع عليه عدد أو ينتفع به من أصحابه أحد جهلاً بالدين وأعلامه وانصرع وأحكامه ، وإنما يجب فيه الخراج عند ابتداء صلاحه ومنفعته وجواز بيع ثمرته .. ولما وقف أمير المؤمنين على ذلك

(١) مواضع الكسر من الشظ .

(٢) في المخطوطة : ونكثوه .

استفظة واكبره واستعظمه وأنكره وأزال الظلم فيه وحفره ، وأمر بحمن مملأه على الحق الذي يتوخاه ولا يؤثر سواه .. فاعلى بما أمر به أمير المؤمنين من ذلك وحسد ، وامتنه ولا تعدد ، واكتب به الى أصحابك فأذعهم ، وناد به في نواحيك وأسرعه لتقف الرعية عليه وتسكن اليه . وقد علمت ما أمر أسرتة من أخذ الجزية ممن لا يؤمن من أهل الذمة اعزازاً لدينه وانظهاراً لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وأسرته وصغاراً لمن عند عن طاعته . وسبيل الجوالي^(١) أن تفتح في أول يوم من المحرم في كل سنة ، فاعمل على ذلك ، وقدم افتتاحها الى الوقت المذكور على الطبقات الثلاث التي جرت السنة بها واجبها من أهل النطقة دون ذوي المسكنة والفاقة واحمهم فيها من العدوان ولا تطالب بها أحداً من العبيد والولدان .

وقد تجدد من عمال سوء بعد من سلف من الصدر الأول رسوم حائفة وأحكام للعدل منافية .. منها ما صد عليه المعاملون اضطراباً ورضوا به كرهاً لا اختياراً ، فصار باستمرار المعاملة عليه وانقيادهم اليه كالسنة التي ألفت وأنس بها وعرفت ، ومنها ما تجاوزوا فيه حد الاجتهاد الى الافراط في الازدياد .. والعدول عنه أولى بذوي النهي وأولى الحزم والحجى .

وقد احتج من تجوز من الولاية الجائرين فيما يطالبون به من الضرائب عن المجليات المبيحة وتفسير الخور المنكرة وتظاهرها أن ذلك لا يخلو أن يرد من بلاد الكفر أو بلاد الاسلام التي تغلب عليها وخرجت عن يد الامام ومن يتبع رأيه ، ومرق أهلها عن طاعته .. فحسبها فيما يؤخذ منهم حكم من يرد من دار الحرب ، وأهل الذمة في تعشيرهم .. وهذا مما يحظره الشرع وينبو عنه السمع . قال الله تعالى : من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ، ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وكان الله على كل شيء مقبلاً . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة .

(١) جزية أهل الذمة .

وقد تُلطف المتأهلون من الكتاب في التعبير عما وسم بالضرائب والمكوس الى ما هو أجمل لفظاً وأحسن ذكراً ، ونسبوا ما يجي من الضرائب الى اجرة العراض والاماكن التي ترد اليها الأمتعة وتطرح فيها ، وكفوا عن الخنازير التي تؤخذ مراعيها بالدواب السود ، وعن الحجر بالمصير المخلل ، وعن الدنان والخوازي بالاطف . ووقع علي بن عيسى في معناه : اذا لم نجد حيلة في ازالة هذا المصير فليسلم الى الفلاحين ويجعل سلمناً عليهم ليؤخذ مكانه في العام للمقبل عميراً نخله وعنياً نزيهه . . فأما اطلاق ما احفظه الله تعالى فليست - والله المحمود - اجيب اليه ولا أساعد عليه ، والله الكريم يعوض منه ويُعني عنه .

ونسبوا ما يجي من مراعي الأغنام في السواد الى فرائض الصدقات ، وأقاموها مقامها على تفاوت ما بينهما وتباين ما يجمعها لأن المرعى يؤخذ من الأفراد والاعداد دون الرجوع الى انصباب ، ويقبض من الدواجن والسوائم ، ويستوفى من المعلوقات والمرعيات . والصدقة بخلاف ذلك ، ويهدر فيها الاوقاص^(١) التي هي ما بين كل فريضتين ، ولا يؤخذ عنها الاعراض . واتباع حكر الله تعالى أولى ما صنع ، وهو سبحانه ولي الارشاد لما وافق الحق ومطابق الصدق بحجوده ومجده .

والكتاب ينقسم قسمين ويتوجه الى طريقتين أحدهما البلاغة في الخطاب ، والآخر التفصيل والحساب . . فأجلها قدراً وأعظمها نفعاً وأكملها لجزيل الفوائد جمعاً كتابته الخراج والتفصيل لأنها حاوية لعلم أحكام الشريعة فيما أوجبه الله عز وجل لا ولي الأمر من جباية انمي وحقوق الصدقات ، وذلك لا يتم إلا لمن قيد هذه الامور علماً وانقنها فهماً وملسكها بالانتهاء الى الغاية المقصوى في الابانة حتى يربط اصول الحقوق بالانصاف ويستوفىها بالانصاف ، فلا يخاف في مساحة ولا جزر ، ولا يجازف في عدد ولا خرص ، ولا يكاف أرباب الدواجن المحبوسات وذوات الظلف والخلف المرتبطات ، ما يكلفه أرباب السوائم من الصدقات ، ولا يتجاوز بهم السعاة أخذ الاستان المعير عليها والاعداد المقصود اليها اتباعاً

(١) الأوقاص في الصدقة هي ما بين الفريضتين .

لمحض الانصاف وتجنباً للحيف والاسراف ، ولا يجشمهم مؤونة خارجة عن ارض المعدود ، ولا يلزمهم شيئاً منافياً للحق المحدود .. وحتى يكون الموسومون عيسم هذه الصناعة مستحقين لما وصفهم الله عز وجل به في قرآنه : كراماً كاتبين ، وحسن معه منهم الاطراء ، لغوسهم واتركية لأفعالهم احتسداً ، بقول يوسف النبي عليه السلام : اجعلني على خزان الارض اني حفيظ عليم ، وتتمتع بيوت الاءوال ، وتنصاح الاحوال ، وترخص الاسعار .. وتصل الاجناد منها الى اطماعهم ، والجيوش الى ارزاقهم ، والازارة الى تقامهم ، والمسالكين الى صدقاتهم ... وتنسد الشغور وتنصلح الامور ، وينخذل العدو ، ويظهر الله تعالى دينه على الدين كله ولو كره المشركون .. وقد توالى من فتح القامط والتعويل على خدمة الحدود ومساعدة السعود ما يسهل نصر ما اوردته . ويدل على جميع ما ذكرته ما تم عن ابراهيم بن العباس الصولي ، وكان كثير الادب مليح الشعر حسن الترسيل قليل البصيرة بالصناعة الديوانية والاحكام الخراجية ، فولى ديوان النضياح لوائق . وكان أحمد بن المدبر من التقدم في هذه الصناعة والسيادة بها بحيث لامظعن عليه فيها ، فقال يوماً لوائق : يا أمير المؤمنين .. هذا ابراهيم بن العباس يلي أجل اعمالك ولا معرفة له بشيء منها .. وإلا فاختبره بالمسألة عن اسماء الرساتيق أو بعض النضياح التي فيها أو عن أسماء المتقدمين بها فانه لا يقوم بذلك فكيف باستخراج الاموال وتدير الاعمال . فتقدم لوائق اليها بالبكور من الغد ، فانصرف ابراهيم وهو آيس من حاله (١) وماله وجاهه لعله بقصوره عن منافرة (٢) أحمد ابن المدبر ومراجعته فيما يخاطبه عليه من هذا الباب . وبكر من الغد الى دار الخلافة عمرها الله تعالى ، فوجد أحمد بن المدبر هناك فانظلم عليه حسده ، وكان أول يوم من الشهر ، وقد رؤي الهلال في ليلته .. فحين رأى ابراهيم اللوائق يدبر اليه وأنشد :

ردّ قولي وصدق الاقوالا وأطاع الوشاة والعذالا

أتراه (٣) يكون شهر صدود وعلى وجهه رأيت الهلالا

(١) في المخطوطة : خالد . (٢) في المخطوطة : منا . (٣) في المخطوطة : أتراه .

فقال له الواثق : أحسنت والله فيما قلت . وتقدم إليه بالجري على رصته . وقيل لأحمد :
 أياك والتعريف له والتضييق لصاحبه ، فتقابل على ذلك بأقبح مقابلة ، فانصرف أحمد ،
 وأخضع على إبراهيم وأمر بانزكوب إلى منزله ، وحجته الناس مشيعين له إلى داره ، فجلس
 وآثار الهم عليه لألمحة ، فقال له بعض خواصه : هذا يوم يقتضي الاستبشار وخل ما أنت
 فيه من السكابة وظهور الأفكار . فقال : أعلم أنني نلت اليوم ما نلت من العلبة والرتبة
 بحسن جري المقادير والدخمة^(١) التي لا تصالح عند الشك ولا تثبت على الكشف ، ولست
 آمن معاودة أحمد بن المدبر الخياط على هذا المعنى بما لا أنقض له بالجواب عنه .

وحكى جدي أبو الحسين علي بن عبد العزيز رحمه الله أن أباطاهر بن بقية اتخذ دعوة
 للمظفر وزير عضد الدولة وأبي^(٢) الفضل ابن العميد وأبي^(٣) القاسم اسماعيل بن عباد ،
 فخارجي ابن العميد ابن^(٤) عباد في فنون من الآداب ومعاني الشعر وغريب اللغة والكلام ،
 والمظفر ممسك فيما يتوخاها فيه ، وكان من كتاب الحساب وذوي المعرفة بأحكام الخراج
 ورسوم الكتابة والوزارة وقوانينها وتنفيذ الأمور وجمع الأموال ونظم الحسابات
 والنظر والمؤامرات . فمثل أصحاب الأخبار الخماس من فرره إلى عضد الدولة ، فبادر إلى
 المظفر على يد فراسين من خواصه وثقاته بمؤامرتين قد علمتا لكرمان وفارس كبيرتين
 تشتملان على غلته كثيرة ، وقال لها : أمضيا إليه قبل انتماعن بالأكمل واشرب ليقف عليها
 ويوقع فيها ، فان الجسارات^(٥) تعود الليلة إلى شيراز ويحتاج إلى انفساها مع الجعزين ،
 فمضيا وسالماهما إلى المظفر ، فوقف عليها ووقع تحت كل باب من الأبواب بحكم الصناعة
 وموجب الخراج حتى انتهى إلى آخرها وابن العميد وابن عباد^(٦) يقفان من الخراج
 والتوقيع على ما لا معرفة لها به ولا عادة بمشاهدة^(٧) مثله ، فافخا وانخدلا وأقبلا عليه

(٢) في المخطوطة : أبو

(٤) في المخطوطة : لابن

(٦) في المخطوطة : العباد

(١) هكذا وردت في المخطوطة .

(٣) في المخطوطة أبو

(٥) جمع جازة وهي الناقة التي يركبها الجوز

(٧) في المخطوطة : بمشاهدته .

بالمذبح والاطراء . فقال المظهر : هذه صناعة الساطان محتاج اليها ومستغن عما سواها .
ثم نهضت الجماعة الى مجلس الطعام ، فقال أبو الفضل ابن العميد لابن عباد : هذه الوزارة
وما نحن فيه ضرب من المعاملة .

وقد أثبت في كتابي هذا تفاصيل ما نصحت على أعيانه ، وأقضت المأثور من شأنه ،
وأنا أذكر في كل معاملة ما يلزم الناظر فيها ويجب على مدبرها ومراعيها مما وكل الله سبحانه
الأئمة استيفاءه من حقوق الصدقة والغنيمة والنبي ، وآراء الفقهاء المجتهدين والعلماء أئمة
الدين في مصارفها وجباياتها وقدر انصاف المفروض في الصدقات وما عفي عنه من الزكوات ،
واحكام الجزية وشرائطها ، وصفة الاصناف الثمانية وتفرقتها ، والأعشار المجببات من
الحربيين وأهل الذمة والمعادن والركاز وسيب النحر وتكريم الضرائب الجاهلية وما جاء من
الايخبار فيها^(١) ووضع الخراج وتقديره ، واعتبار ما يوضع منه على مساح الزرع ومساح
الارض ، وأصل الواضائع المقررة ، واحكام الشروب وأقسامها ، والفرق بين الخراج^(٢)
والخراج ، وما فتح من البلاد صلحاً وعتوة بعد وقت ، وصفة الموات وما يجب لمحبيه ،
والحر من الارض الذي لاخراج عليه ، والحلى ، والارفاق ، ومعنى القطيعسة والاقطاع
والايعار والشروط والمقاطعات وآدابها ، والواجب على من زرع الارض مراراً في سنة

(١) أشار المؤلف في الباب الأول من كتابه الى القول في الصدقات ولايتها وقدر انصافها في الابان
والغنم والبقر والزرع والفضة والذهب وعروض التجارة ومصرف حقوقها وشروط جباياتها والفرق
بين الغنمية والفى ، واحكام الجزية وشرائطها وصفة الاصناف الثمانية وآراء الفقهاء فيها والأعشار للأخوذة
من الحربيين وأهل الذمة عن الزكاة والضرائب الأخوذة في الجاهلية وتكريمها والمعادن والركاز وأبواب
المال وما اقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقسمه تسكلم المؤلف بالتفصيل على مصرف مال الفى ،
والغنمية ، ومصرف الصدقة ، والجزية والخراج ، وقدر الجزية ، والزكاة ، والزكاة في الفواكه والثمار ،
وما يأكله رب التمرة هل يحسب ، وزكاة الجبوب والمواشي ، وجواز تقديم الزكاة قبل وجوبها ، وصفة
الفقر والسكين ، والمؤلفة قلوبهم ، وسهم ذي القربى ، والغارمين ، والسهم الذي لسبيل الله ، وسهم ابن
السبيل ، وزكاة البقر والغنم ، وميسم الصدقة ، وزكاة الذهب والفضة ، ومعنى الجزية وشرائطها .

(٢) الاتاوة .

واحدة ، ومن عطل ملكه عن العبارة متعمداً ^(١) ، والحكم فيمن أعسر بخراجه أو خلا
وأخذ الكفيل والرهن في الخراج ، وحكم من زرع أرضاً لا يملكها بغير إذن مالسكها ،
واختلاف حكم الزرع والنخل وما يستحق على الارحاء والصيود من الآجام وأرض
المخور ^(٢) والملاحات والتلج الجمد والوفر ، والعراض وما يرد اليها من الامتعة والاجلاب ،
ودور ^(٣) الضرب وأسواق الرقيق واحكام المصالح وقسطانها وما يلزم من الاستان ^(٤)
واقطائع والايغارات ^(٥) منها والانهار المشتركة ونفقاتها وقسمة الشروب وطاقتها
واستنباطها عند نقصان المياه وقتلها وما يجب للصدر والبر ^(٦) وما يأخذه المعايض من
فضول المياه وحريم الآبار والانهار ، والرفاق ^(٧) والمفارق ^(٨) وما يظهر ^(٩) من

(١) في المخطوطة : متعمداً (٢) بحر الارض : ارسل فيها الماء لتجود .

(٣) في المخطوطة ذو

(٤) من السكيات العباسية تسمى ادارياً الكورة وديوانياً القفصية في الزروع .

(٥) في المخطوطة : الايغارات . وهي جميع ايغار (مولد قديم) أشار ديوانياً الى حماية الضيعة او
القرية من الجبابرة فلا يدخلها عامل كما لا يؤدي عنها شيء ، ابيت انان . وجاء في المخطوطة ان معنى الايغار
أن تحفظ القمامة من عم الى سفلى .

(٦) الصدر : أول النهر . والبر : آخره .

(٧) جمع الرقة : وهي كل أرض الى جنب واد ينسقط الماء عليها ايام الدائم ينضب .

(٨) الارض في غاية الري .

(٩) أشار المؤلف على هذا الصعيد في كتابه بتفصيل الى نقل القفصية الى الحجارة ، والقول في الانبان ،
والكسر والكفاية والرواح ، وعكسور الدم والدينار ، والقول في الارحاء والنفواحين ، والسكلا
والمح ، والصيود في الآجام وأراضي المخور والنفايض ، وأوقات الصيود ، والقول في التلج الجمد والوفر ،
ودار الضرب وأسواق الرقيق ، والعراض ، والقول فيمن عطل ملكه عن العبارة متعمداً ، وفيمن أعسر
بخراجه . وفي أخذ الكفيل والرهن في الخراج ، والتواجب على من زرع الارض سراراً في سنة واحدة ،
والسقف ، وفانترض ، وقاضل الاداء ، واستلاف مال الجوالي ، والقول في الشروط الخفيفة في اراضي
عاسرة ، والقطاعات ، واحكام المصالح ، ووجوب نفقاتها ونفسيطاتها وكري الانهار المشتركة وقسمة الشروب
وحكم الصدر والبر والنفايض ومذاهب الفقهاء وآراء الكتاب المجتهدين .

بطون العمران وآراء المهندسين في عمل الشكور^(١) والبنينات^(٢) وتقدير ما يحتاج اليه من الآلات وسد البثوق وبناء القواطف والحواجز والمغايض والجُرود، واوزان الارض، واعتبار مياه الانهار وحفورها، واستخراج المجهولات، وحساب الأزلات^(٣) وطروح الحفور وما يجري في الراتب والحادث واورقات الزراعة، وقضايا الزرع والنخل، وجل من امور الفلاحة وأصناف الغلات، وتركيب الأشجار وغروس النخل وما تسقيه التواعير والدوالي^(٤) والغروب^(٥)، وتعميق النخل وتأليفه، وما يجتنى من الثمار حالاً بعد حال، وما تصرف فيه اكساره^(٦) قبل غلاته وما تلف من زرع بقصور عمارته، وما تلحقه الآفة بعد حصاده، وما يجب أن يعرفه الواقف على المظالم ويستدل به، وحكم الكاث^(٧) والاتبان وما تقرر فيها وما يشرط على الأكرة في وثائق العمارة من التزام ما يجلون به من الزراعة، وشرح أحوال التقاسمات وما جعل في كل كرم منها^(٨) والجزأ، وحكم الخابرة والمساقات، وما وضعت عليه الجسارية وبيع نخل ما بين

(١) وردت في موضع آخر من المخطوطة : الاشكيرة ، وهي أقربة وأرضون من قرى رقبها للسلطان
(٢) البنينات بحري بحري الابنية . فكل بناء على وجه الارض مرتباً من سفلى الى علوه إلا البنينات فان بناها من فوقها الى اسفلها .

(٣) جمع أزالة وهي دعة ذراع مكسرة بذراع الميزان ، وذراع الميزان اثنا عشر قبضة .

(٤) ضرب من التواعير .

(٥) المياه تقطر من الدلاء بين الاحواض والآبار .

(٦) الاكار : الحرات أو الزراع وقد تنظ الى الزراع الداخل في العمارة .

(٧) ما ينبت من الحب في الاقربة عند حصاده الغلة .

(٨) وقصل المؤلف الكلام في كتابه على : تقسيم المصالح على جريان الارض ، ووجوب تقاسمات

المصالح ، والحكم فيها يتبعاً من نسياع الدوالي والدواليب عند زيادة الماء شربة أو شربتين وهو

مطابق للحكم الشرعي ، وشروب الزروع والاشجار ، والقول في زرع أرضاً لا يسكنها غير المثل

مالكها واختلاف الحكم في الزرع والنخل ، وتأويل قول النبي (ص) : عمسكم النخلة ، والقول في مظالم

الوقوف والرسم والفرطاس ، وما يجب في الحفر والثمار التي تجتنى حالاً بعد حال إذا لحقتها آفة ووجبت

المظلمة فيها ، وما تلحقه بعد حصاده وما يجب أن يعرفه الواقف على المظالم ويستدل به على صحة ما تقال من

وحساب الطروح في حفور الانهار والازلات ، واعمال المصالح وما يجري في الراتب والحادث ، والقول

في وزن الارض وامتحان العمل ، ومذاهب المهندسين في عمل البثوق .

للمعاملتين وما جرت عليه أحوالهما ، وذكر الأكرار للتعامل بها في التملّح ، ومسائح الأرض واحكامها والمصطلح عليه منها وذكر الابواب والقبضات والاذرع التي يتعامل بها في الامصار ، وحكايات المساح^(١) في المقارع والمكروب والمقطوع والمهروش والقواصي والجوآب والغلة على الغلة والمدد والمعدود وغروس الشجر والمكروم والقبريات والمراهق والحائل والمجموع والمتمتقط^(٢) ، وذكر الفرج في الذكور وحكم الزيادة بين النظم والنقل في غلات القطائع والامانات ، والقول في السنين العديدة والفارسية والهلالية والنقل الواقع في الاسلام ، وحساب الجمل ، وطرف من الاختيارات النجومية والاوقات ، واستقرار أمر الدرهم والحكم في صحيحه ومكسوره وتقدير الكسر^(٣) والكفاية والرواح في مال الخراج وقطعه من اصول الحساب والمعاملات واستيفاء الارتفاعات ، وحكم العامل والمشرف وما يلزم كل واحد منها ، والحكم فيما يحدثه العمال من المرافق التي لا تقوم عليها البيئات وما يفسح للمرتفق في أخذه ولا يخاطب على رده ، والمختلور الذي ينكر فعله ويلزم صلحاً عنه وأغلاط العمال التي تم على سبيل السهو ، وما يلزم الوزراء والكتاب إن طولبوا بعمل الحساب ، وأحكام الوزارة وشرائطها وانفرق فيها بين التفويض والتنفيذ وآراء الفقهاء في ذلك والاجارات والضمانات وزيادة العقود وعجزها ووضع النفقات الاحتمالات والشروط

(١) جمع ما سح وهو كمال الأرض ووزانها والواسطة بين السلطان والرعية .

(٢) معنى المجموع والمتمتقط واحد إلا ان المتمتقط هو ما كان من قراح واحد والمجموع من عدة اقراحة

(٣) فصل الثواب كلامه في ضوء ما تقدم على حفر الجرد وآبار الدوايب وأبانيها ، وما يبنى بالكس والنورة من سبيات الارحاء ودكاكها ، وتحرير آلات الاباني وما يدخل فيها من الأجر والآلة ، والمشاريح واحكامها وقوانينها وما يستعمله المساح في زمانه مما وقع الاتفاق عليه وبه تستوفي حقوق بيت المال وترتيب ما يعمل عند ايقاع المساحة ، ومعنى الفرج في الذكور والحكم في أغلاطهم والزيادة التي بين النقل والنظم والمجموع والمتمتقط في حكاية المساح ، والقول في أغلاط المساح وآراء الكتاب في ذلك والاسماء المستعملة في السواد ، وما يجب أن يعمل به عمال السواد في تدبير الاعمال واستخراج الاموال ، وطرق الاعمال واستقراء الضياع والحدود ، وفصول يحتاج المال الى معرفتها واحاطة المسلم بها ، والقول في رفع الحسابات ، والجاري والنفقات .

المشترطة في الاجارات ووثائق الضمانات ، وما يصح منها وينفسد وما اقتطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم والائمة من بعده وما حدث من بعده وصار رسماً يعمل عليه ، وطرف من السيرة النبوية وأحكام الجيش ودعوة الديوان في ترتيبه وفرقة العطاء وتقديره ومذاهب الفقهاء والكتاب في ذلك وأحكام الجبهة ورسومها والوزارات وما يصح منها وينفسد ، والسلف وفاضل الاداء وحلف الجبايات وما يتقدم ويتأخر في الجماعات وفتاوى في عدة معاني ومذاهب الوزراء والكتاب في الرسوم الديوانية والاستثناءات السلطانية وما تفردوا به من نظم الحسابات واخراج المؤامرات وعميل العبر والضمانات ومشاريع الاقطاعات ^(١) واخراج الاحوال وما يحتاج الى معرفته من يتولى تدبير الاعمال من المتصرفين والعمال على تغليب العادة في التجريد لمن يقوم باستخراج الارتفاعات واستيفاء الحقوق والواجبات أن يبائع في سوقه وطلبته ويستظهر بالزيادة في قدر ملتزمه إرهاباً لمن تجانب عن الحق وطمع في كسر المستحق وسوقاً للمعاملين الى الاذعان باللازم والخروج من الفرض المتوجه عليهم ثم العود عند التحقيق الى الاولى والمراجعة للاقتصاص على قدر الواجب عند الاستيفاء وما يجب أن يظهر فيه العمال مع كتاب الحضرة وينتقون له في

(١) تناول المؤلف في كتابه بالتفصيل المسك فيها بعض المتصرفين من الجاري بحسب الارتفاعات والقول في المرافق التي يختل بها العامل ولا تقوم على مثلها البيئات وما يفسح للرتق في أخذها والمخطور الذي يشكر فعه ، والقول في الاجارات الحسكية والضمانات الديوانية والشروط والاستثناءات السلطانية واخراج العبر وزيادة العتود وعجزها ووضع الشفقات والشروط التي تكذب في الوثائق وما يصح منها وينفسد والاقطاعات وغيرها واستنباطها واخراج الاموال واحكام الوزارة وقوانينها وما ينظم الوزراء والكتاب إن طولوا بالحساب ، والقول في تفاوت الخراج وتفاوت الجربان في اخراج العبر والقول في بيع فضل ما بين المعاملتين ، والقول في مدعة الشروط وفسخها واعلاها والقول في الاقترانات ومعنى الاينار ، والقول في الدرهم واوزانها وذكر الاكرار والفتران ، وجل من اصول الحساب في الضرب والقسمة والنسبة وأخذ الخراج وتنخيس المعبارات والمعاملات والموزونات والمكيمات والمعبارات ، والقول في امر ديوان الجيش وانسابهم وأبنائهم وتقدير عطاياهم ، والقول في المؤامرات ، والفرق بين الموافقة والجماعة واعتراض الروضات واعتبار ما يجري فيها على غير الصحيح

المكتبات ويحتفظون منه في رفع الجماعات ورسوم الصكاكات والتسبيبات ورسائل المحول
والبداءات ونسخ الوثائق بالمزدرعات وما تسلم من الغسلات والاموال وكتب المقاطعات
والقسم والاجازات والشروط المستحدثة بتخفيف المعاملات والايماز المأخوذة عن العمال
والمصرفين وكتب التقليدات والولايات وفضائل الكتابة^(١)

* * *

ذاك هو محتوى هذا المخطوط النفيس... وهو ناقص الآخر، ولكن نقصه لا يبرر
الظن بأنه قد يقع في مجادين.. لأن مقدمة المؤلف قد أعانتني على تقدير النقص بما لا يشجع
على تبرير ذلك الظن، فهذا المخطوط، دونما شك، مجلد واحد.. ولكن الاهمال (وربما
العيب) هو الذي جرح هذا المخطوط النادر وتركه للأجيال ناقصاً يحن الى الكمال. اما
مدى النقص فقد حددته المقدمة في منتهىها، وهذا نعم.

وايضاح ما يلزم علمه من يقوم بامور الرعيعة ويسوي بينها في الحكم والقضية من
نظر المظالم والفرق بينه وبين نظر القضاة في الخصام والتحاكم، وأقوال أهل القبلة،
وطرف من العبدية والحدود والتميز والفرق بينها، واقود والسيدات وارش الجراح
وقرائض الموارث المشتركة والحدودية، ومسائل مختلفة فقهية يضطر الكاتب وغيره الى
معرفة علم حقائقها على اختلاف المذاهب فيها، وشرح ذلك وتلخيصه واقتضابه وتقريبه
ليكون كالتذكرة للمجتهد في حل الشبه العارضة، واماماً للمتعلم المتنفذ فيما يقصده ويبغيه

(١) أسهب المؤلف في كتابه وأطال في الكلام على ترتيب التصريف عند جمع الحسابات، وترتيب الجماعة
وتصنيفها، ومذاهب الكتاب في الاستخراج لئورد في الجماعة، وآرائهم في ترتيب أبواب الخرج في
العامة، وتفصيل المستحق، ورسائل المحول، ونسخ الشروط والمقاطعات وما يكتب على من كفل بنفسه،
وما يكتب على أخرس، وعق المالك والوكالات، وشراء الضيمة وغيرها من الدور والمخيمات والارحاء
والخوانيت، وما يكتب على ظهر كتاب بالاقرار من الوكيل، ونسخ الاقرار، ونسخ ما يكتب في الزراعة،
وما يكتب في مقابلة من البيع. وما يكتب في العتق اذا كان على مالك، وما يكتب في اجارة السفينة، وكتب
الوقف، ونسخ الوصايا، ونسخ كتب التعليلات لعمال والكتابات ووصاياهم عن الائمة وما جرت به العادة
في ذلك مما يكتب في الدواوين ونسخ الايمان.

وكل نوع يترتب مع نظائره ويتقاسم ويتأخر مع أشباهه وقرائنه والله ولي التوفيق
والتسديد لبلوغ الغرض المقصود بموجوده ..

وبعد اخراجي مبيض هذا الكتاب وتحريره استصوبت اضافة زيادات الى كل باب
من ابوابه من الاصول الشرعية والفروع الديوانية لتتكامل أقسامه ويتضح برهانه
ويكون حجة على غيره من المصنفات وقياساً لامثلة الحسابات والتفصيلات . ومن الله
المعونة في جميع الحالات وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* * *

ان هذا المخطوط حافل بروائع الأخبار والوقائع .. ومن هنا جدارته بالتحقيق بالنشر .
وساسجل هنا ما جاء فيه حول اجارة سفينة تدليلاً على أهميته في تاريخ الحضارة العربية .
اما صيغة هذه الاجارة فقد وردت في الورقة (٢٧٦ آ) وهذا نصها :

هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الملاح . . استأجر منه سفينة
تسمى بكذا بمجاذيفها وسكانها وسائر آلاتها من المرادي وغيرها على أن يركبها من فرضة
مدينة السلام المعروفة بكذا الى فرضة مدينة البصرة المعروفة بعرضة نهر الابلية ، ويحمل
فيها من المتاع كذا وكذا رطلاً ويستيره في الجادة المسلوكة من هذه الفرضة الى مدينة
البصرة ، ويكون ابتداء خروجه في غرة شهر كذا من سنة كذا بكذا وكذا درهماً
وديناراً عجباًها فلان بن فلان فلان بن فلان الملاح ، وسلمها اليه فاستوفاهما وابدأ منها
براءة قبض واستيفاء . . وسلم هذه السفينة بالآلاتها وهي كذا وكذا مجدافاً وكذا وكذا
سردياً وكذا وكذا شكات وكذا وكذا شاروفة وحبلاً وبربنداً .

شهد الشهود .

عبد الحمير العلوي